

حدود اللفظ الموضوع في مقاييس ابن فارس
أ. م. د. كاظم فضيل شاهر جامعة القادسية / كلية التربية /
قسم اللغة العربية

Kathem.shaher@qu.edu.iq

تاريخ الطلب: ٢٠٢١/٦/١١

تاريخ القبول: ٢٠٢١/٧/٢

وهو الذي حكم عمل ابن فارس في مساحة لا بأس بها من مقاييسه، ونأى به عن الالتزام بالمحددات التي كَبَلت عمله، فأفرز ذلك طائفة من الألفاظ الموضوعية التي أصلنا لها في هذا البحث اعتماداً على الواقع اللغوي وإشارات ابن فارس نفسه، معرّزين ذلك بالشواهد والأمثلة التي بسطها هذا العلامة في مقاييسه .

الكلمات المفتاحية: حدود ، اللفظ ، الموضوع ، المقاييس .

Abstract

Ibn Faris (d. 395 AH) is one of the greatest Arab scholars who took the etymological approach to words as a criterion to determine their origins and standards. In this rooting, he relied on the theory of divine suspension that produced the Arabic language and built it tightly from a

الملخص :

يعد ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) من أكبر علماء العربية الذين اتخذوا من المنهج الاشتقاقي للألفاظ معياراً للوقوف على أصولها ومقاييسها، وقد اتكأ في هذا التأصيل على نظرية التوقيف الإلهي التي أنتجت اللغة العربية وأحكمت بناءها من زمن بعيد، فجمدت اللغة على هذا التوقيف بلا زيادة أو نقصان أو مُتَّسع للتغيير أو الاستعمالات الجديدة .

وقد ظهر تأثير ذلك على منهج ابن فارس الاشتقاقي ، إذ قَيَّدَه و حَدَّدَ سلوكه ممَّا أفضى بهذا العلامة إلى التخلّي عن تأصيل كثير من الألفاظ التي دعاها بالموضوعية، إلا أنّ الواقع اللغوي يأبى هذا الحصر غير المبرّر للألفاظ ودلالاتها، إذ لا يمكن للغة من اللغات أن تتخلّى عن التغيير والتطور والاتساع،

لاهي بالفصيحة ولاهي بالقياسية عند ابن فارس على الرغم من صدورهما من الثقافات والمطبوعين زيادة على مستوى اللهجات ولغات العامة، وما نُسبَ إلى الوضع الطبيعي الذاتي.

إنَّ منهجنا في هذا البحث يتوجّه نحو التركيز الشديد والإيجاز غير المخل والاكْتفاء بموضع الشاهد، والإحالة المستمرة على متون اللغة عند ابن فارس ولا سيما كتابيه المقاييس والصاحبي.

ويمكن القول إنَّ دراستنا في هذا الموضوع تطبيقية، منشؤها نصوص ابن فارس في هذه المظان، ولاسيما المقاييس الذي أحلنا عليه في هوامشنا من التعليقات في نهاية البحث، وأحلنا على الهوامش العامة في متن البحث وبحسب المنهج المطلوب، والله الموفق.

أولاً: الوضع والوضع :-

معنى الوضع في اللغة: ((وَضَعَ الشيء وضعاً: اختلعه. وتواضع القوم على الشيء: اتفقوا عليه وأوضعتهم في الأمر إذا وافقته فيه على شيء)) (ابن منظور، ٢٠١٠، ص ٣٩٧/ ٨)

وواضع يواضع مواضعه، وتواضع يتواضع تواضعاً على أمر ما مع آخرين ، بمعنى اتفق معهم عليه - كما مر - و ((وتواضع أهل اللغة على استعمال

long time ago. Or room for change or new uses.

The effect of this was evident on Ibn Faris' etymological approach, as he restricted it and limited his behavior, which led to this sign abandoning the rooting of many of the words he called subject, but the linguistic reality rejects this unjustified limitation of words and their connotations, as a language cannot give up on the subject. Change, development and expansion

مقدّمة

أردنا في بحثنا هذا الوقوف على معايير ابن فارس في تحديد الألفاظ الموضوعية، فلزم ذلك التعريف بمحتكمات هذا العلامة في هذا التحديد، وفي مقدمتها نظريته التوقيفية التي أسست على نصوص دينية، والتي أملت عليه محدّدات كبلّته وقيدت مساره الاشتقاقي في النظرة إلى الألفاظ الموضوعية التي توزّعت بين أصول ممتدة سمحت بها نظريته وولّدها منهجه الاشتقاقي، وقد بسطها على مساحة لا بأس بها من متنه اللغوي، وأصولٍ محدودة قنعت بركن ضيق ووزّعت على فروع قليلة، وأصولٍ مبتورة انزوت في مكانها ولم تنشأ عنها أيّة فروع، ومنها أوضاع فصيحة غير قياسية، و أخرى

المعنى وخلقه إليه.

وهو صفة من صفات الواضع تلحقه بعد ذلك مرحلة الاستعمال التي تتوجه نحو إرادة المعنى بمجرد إطلاق اللفظ من المتكلم، ثم اعتقاد السامع مراد المتكلم أو ما اشتمل عليه مراده، ... ودلالة الألفاظ على معنى من دون معنى تحتاج إلى مخصص، والمخصص هو إرادة الواضع، قيل: ((ومن آثار الألفاظ الإلهية بالعباد حددت الموضوعات اللغوية ليعبر كل إنسان عما في نفسه مما يحتاج إليه لغيره حتى يعاونه عليه، لعدم استقلاله به، ولهذا يقال: الإنسان مدني بالطبع لاحتياجه إلى أهل المدنية)) (الكفوي، ٢٠١١ ص ٢٧٥، ٢٩٠، ٧٨٨)

فاذا كانت دلالة الألفاظ على معنى من دون معنى نحتاج إلى مخصص فقد ذهب المحققون إلى أن المخصص هو الواضع، وتخصيص وضعه هو إرادة الواضع. فمن الواضع؟

تتصل مسألة الواضع بقضية نشأة اللغات التي تجاوزها الباحثون؛ لأنها تحيل إلى المجهول ولا تُفسَّر إلا جانباً ضيقاً من اللغة، ويكتنفها الغموض الذي يُعمِّي على الباحث طريق الرجوع إلى أصل موثوق ويحيل إلى الخوض في الغيبات، وتَحكِّم الحدس والخيال اللذين

رموز معينة لأداء أصوات معينة ((يجري على المنحى نفسه، والمواضعة: ما تعارف الناس عليه، وَيُعَدُّ أحد مبادئ العلم والمعرفة. (لاروس، ١٩٨٨ ص ١٣١٥)

وفي الاصطلاح: - قيل ((الوضع: هو كون الشيء مُشاراً إليه بالإشارة الحسيَّة وتخصيص اللفظ بالمعنى، وقيل: هو جعل اللفظ دليلاً على المعنى، وهو من صفات الواضع، والاستعمال: إطلاق اللفظ وإرادة المعنى وهو من صفات المتكلم، والحمل: اعتقاد السامع مراد المتكلم أو ما اشتمل على مراده، وهو من صفات السامع، والوضع عند الحكماء: هيئة عارضة للشيء بسبب نسبتين: نسبة أجزائه بعضها إلى بعض. ونسبة أجزائه إلى الأمور الخارجية عنه كالقيام والعود)). (الكفوي، ٢٠١١، ص ٧٨٦ - ٧٨٨)

فَحَدُّ الوضع في أيسر مفاهيمه ((تخصيص الشيء بالشيء بحيث إذا أُطلق الأول فَهَمَّ معه الثاني))

والوضع عند اللغويين وأهل الاصطلاح هو الاتفاق على الشيء الذي يصير بعد ذلك متعارفاً عليه بين الناس، وأول خطوه يقوم بها الواضع هو جعله اللفظ دليلاً على المعنى، بمعنى وضعه لهذا

(الآيتان ١٩ ، ٢٠)

ولا نريد الخوض في هذا النمط من التوجيهات التي لا تتعدى التكهنات التي بُنيت على نصوص مقدّسة، اختلفت في تفسيرها ولم يوقف على أبعادها ومراميتها، والذي يهمنا في هذا هو الوقوف على مرتكز من مرتكزات ابن فارس في الوضع، وما شغله من تفكير ومعالجات في وضع الألفاظ واشتقاقها.

ثانياً: محتكم ابن فارس في الوضع والاشتقاق:

وقفنا على مرتكز ابن فارس في أصل وضع اللغة وتوجيهه بوصلة الوضع نحو التوقيفية التي تنكئ على أسس ونصوص دينية اختارها ابن فارس في هذا الموضوع ، وحاول توصيف العربية معارضاً القائلين بالمواضعة والاصطلاح أشدّ المعارضة مستنداً بإجماع العلماء على لغة العرب فيما اتفقوا عليه وفيما اختلفوا فيه ، ولو كان الأمر مواضعة واصطلاحاً - كما يرى - ((لم يكن أولئك في الاحتجاج بهم بأولى منا في الاحتجاج بنا لو اصطلحنا على لغة اليوم ولا فرق)) (ابن فارس ، ١٩٦٣ ، ص ٣٢ ، ٣٣) .

هذه اللغة التي علّمها الباري سبحانه لأدم (ع) وأوقفها عليه لم تأت جملةً

يرفضهما العلم (يعقوب ، ٢٠٠٨ ، ص ١٤)

ويرى جمهور من العلماء أن الواضع هو الله تعالى، وأنه ((وقف عباده عليها تعليماً بالوحي أو بخلق علم ضروري في واحد أو جماعة، وليست دلالة اللفظ على المعنى لذاته كدلالته على اللافظ وإلا لوجب ألا تختلف اللغات باختلاف الأمم ، والواجب أن يفهم كل واحد معنى كل لفظ ؛ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول)) (الكفوي ، ٢٠١١ ، ص ٧١٨)

وقد كان ابن فارس من أشد المتعلقين بالقول بالتوقيف ، إذ كان من أكثر المتمسكين بالنصوص النقلية والعقلية التي وجهت على هذا المنحى ، ومنها قوله تعالى ((وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا)) (البقرة ٣٧)، مُدْعياً أن هذه الأسماء لغات ألهمها الله آدم (ع) ثم إلى ذريته بعده (ابن فارس ، ١٩٦٣ ، ص ٣)

والتزم آخرون بما ورد في الكتب المقدسة من أن الله جبل ((من الأرض كلّ حيوانات البرية وكلّ طيور السماء، فأحضرها إلى آدم ليرى ماذا يدعوها ، وكلّ ما دعا به آدم ذات نفس حيّة فهو اسمها ، فدعا آدم بأسماء جميع البهائم وطيور السماء وجميع حيوانات البرية)) (سفر التكوين ، الإصحاح الثاني ،

وسعيها إلى التكامل والنضوج الذي تمّ في زمن النبي محمد (ص).

ت - مع مرور الزمن يظهر أن ابن فارس قد أدرك أنّ حاجة اللغة إلى استيعاب كلّ ما هو جديد وخضوعها لسطوة الاستعمالات المُستحدثة، وقد استطاعت العربية في مرحلتها الأخيرة من تحقيق ذلك ووقفت على الحد الذي لا نحتاج فيه إلى مزيد.

ث - تمسك ابن فارس بقداسة هذه اللغة التي تميّزت بالتكامل والنضوج ودقة القياس وشمولها لكلّ فصيح وصحيح من كلام العرب ثم امتناعها عن قبول كلّ ما لا تتضمنه أو يدخل في فضائها المُحكّم الذي وقى بكل ما يحتاجه الناس من البلاغ والإبلاغ.

إنّ قناعتنا بهذا الأمر وإدراكنا لهذه الحقيقة سيمهد الطريق - بلا شك - نحو المنحى الذي التزمه ابن فارس في منهجه الاشتقاقي ووجهه صوب الانطواء وربما التهافت الذي حكم عمله - أحياناً - وطوّح به نحو التكلف غير المُبرّر لا لشيء سوى تمسكه بهذه الأفكار التي تملّكته، وتحكّمت في مقاييسه، وكبّلته بقيود كان يمكنه أن يتحرّر منها والنأي بمنهجه من سطوتها، وكان له متسع في ذلك وهامش يستطيع به أن يللم ما شئت من المعاني الأصلية

واحدة أو في زمان واحد، بل جاءت على مراحل أو أفساط منذ عهد آدم (ع)، إذ إنّها أنزلت على الأنبياء بالترتيب منذ زمن آدم (ع) ثم على عرب الأنبياء نبياً نبياً وعلى وفق ما يحتاج أهل كلّ زمان حتى انتهى الأمر إلى النبي محمد (ص) الذي أوتي ما لم يوت أحد من الأنبياء قبله ((تماماً على ما أحسنه من اللغة المتقدمة ثم قرّ الأمر قراره فلا نعلم لغة من بعده حَدثت ، فإن تُعْمَل اليومَ لذلك مُتعمَل وجدّ من نقاد العلم من ينفية ويرده... وخَلّه أخرى : أنّه لم يبلغنا أنّ قوماً من العرب في زمان يقارب زمانه أجمعوا على تسمية شيء من الأشياء مصطلحين عليه فكنا نستدل بذلك على اصطلاح كان قبلهم)) (نفسه ص ٣٣)

ثم يسترسل معارضاً كلّ ما يتصل بالوضع والاصطلاح على اختراع لغة أو إحداث لفظة لم تتقدم ، ويرى في ذلك دليلاً على صحة مذهبه (نفسه ص ٣٣)

ويمكن أن نخلص ممّا ذكره ابن فارس إلى النتائج الآتية:

أ - إنّ اللغة توقيف من الله علمها الأنبياء ليعلموها للناس كلّ في زمانه.

ب - إنّ هذه اللغة أنزلت على مراحل بحسب حاجة أهل كلّ زمان، وهو قد يشير هنا الى مسألة اتساع العربية

بالموضوعة التي تُثيرُ فضولَ الباحث طريقةً تناولها من قبل هذا العلامة الذي اضطرب منهجه في معالجاتها وتوظيفها أشدَّ الاضطراب، إذ أخرجها - غالباً - من أصوله ومقاييسه، وربما شدَّها أو أحالها إلى وضع لم يكشف عنه، فما حدود هذه الألفاظ؟ وكيف يمكن تصورها من خلال منهجه ومرتكزاته؟

ثالثاً: الألفاظ الموضوعة عند ابن فارس:

أ- اللغة المعيارية ومبدأ ابن فارس في الاشتقاق:

عرفنا نظرة ابن فارس في مسألة نشأة العربية وقضية الوضع اللغوي، وثبت لدينا أنَّ هذا العلامة استلهم فكرته الاشتقاقية ونظامه في الأصول والمقاييس من هذا المبدأ .

ومحصلتها أنَّ العربية وصلتنا ناضجة ومتكاملة بجعلٍ إلهي لا يقبلُ الزيادة أو النقصان ف ((ليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقولَ غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه، لأنَّ في ذلك فسادَ اللغة وبطلان حقائقها، ونكتة الباب أنَّ اللغة لا تؤخذ قياساً نقيسه الآن نحن)) (ابن فارس ، ١٩٦٣ ، ص ٦٧)

وقد أجمع أهل اللغة إلّا مَنْ شدَّ منهم أنَّ العربَ تشنَّقَ بعض الكلام من بعض،

والقياسية من دلالات وردّها الى معاني محورية بالوسائل المتاحة، من خلال رصد التأويلات المناسبة، وتوظيف الأدوات الصناعية أو البيانية، ووجوه المجاز المختلفة التي يفرضها السلوك اللغوي وما تتعرض له اللغات من تطور وتغيير يعززه الواقع اللغوي الذي يُهيمن على حركة اللغة، ويوجهها الوجهة التي يرتئها.

لقد كان مُتاحاً لابن فارس التوسل بجملته من آليات الجمع التي تقع تحت مفهوم التأويل، ومنها محاولة الجمع على وفق معنى عام، واتخاذ التعليل ومرجعياته متكافئاً لبيان وجوه الاستعمال وإيضاحها جرياً على طريقة اللغويين الاشتقاقيين الذين ولجوا هذا الباب فضلاً على إمكانية التوسع في صناعة الأصول وتعيديها للجذر الواحد بدلاً من اللجوء إلى التشذيد أو العدول والطرح لبعض الوجوه (د. علاء ، ٢٠١٥ ، ص ٧٧ - ٨٥)

وقد يُسوِّغ ذلك ما فعله في الأصول أو الوجوه الأخرى التي بسطها على مساحة واسعة من معجمه، وقد وَظَّفها وَكَيْفَها على أصول متنوعة أو متباينة بلا تردد.

ويتصل ذلك وينفرِّع منه ما صدر عنه في حقل الألفاظ التي سمّاها

حاول ابن فارس تطبيق نظريته على اللغة وعلى منهجه الاشتقاقي وفلسفة الأبنية على وفق ما فقهه من نظرية الوضع التوفيقى الإلهي التي تملكته، وأملت عليه سلوكاً حَدَّد قناعته في التوصيف، وَضَيَّق عليه مُوسِعاً مما ألجأه مُرْغَمًا إلى عدم الوفاء بالمنهج اللغوي المناسب؛ لاستيعاب أبنية اللغة وأبوابها، فشاب عمله الاضطراب والتردد، ووقع في مَطْنَّة الاحتمالات والتناقض والجهل - أحيانا - مما يُنبئ بعدم تمامية الاستقراء عند هذا العلامة وقد يكون من المفيد الإشارة إلى شيء من هذه المشكلات التي يُسمع صداها في جمهور من أقواله وعباراته فمن ذلك :

قال في مادة (حفز): ((لا يصلح أن يكون كلاماً إلا كالذي يأتي به ابن دريد ، من أن الحفز السرعة ، وما أدري ما أقول)) (ابن فارس ، ١٩٩٣ ، ص ٢١٩) وقال في (بنج) مُعَقَّباً ((..... وما ادري كيف هي في قياس اللغة)) (نفسه ، ص ١٥٥)^(٥)

ومما نقض به منهجه ولم يفِ بما التزمه من ضوابط اشتقاقية ما فعله من الاشتقاق من الأبواب التي ادعى عدم أصلتها أو الاشتقاق منها كالأصوات^(٦)، وما وجهه إلى الوضع أو أنه كلمة واحدة لا يُقاس عليه، ولا يشتق منه^(٧)، قال في

وأنّ للعتهم قياساً. (نفسه، ص ٦٧).

وقد وصف ابن فارس هذه اللغة بالأصلية (ابن فارس، ١٩٦٣، ص ١٦٧) أو العربية الأولى (نفسه، ص ٣٣٦) وما يجري عليها هو الكلام الصحيح (نفسه، ص ١٦٧) أو الفصيح (ص ١٧٣) ، وهي اللغة القياسية (ص ٦٦٩) التي يُؤصَّلُ عليها (ص ٢٨٧)، وَيُشْتَقُّ منها ويفرّع (ص ٦٢ - ٦٣) .

وغير هذه اللغة فمنظور فيه وقد تأباه ضوابط ابن فارس ومقاييسه^(١)، فينزل إلى دركات تُخرجه من حَضِيرَةِ اللغة القياسية ومن حماها فيصفه بأضداد الفصيحة أو الصحيحة أو كليهما^(٢)، أو من الكلام الذي لا يُعَوَّل عليه^(٣) ، أو أنه ليس بشيء^(٤)، وغير ذلك من الأبنية التي أخرجها من أصوله (د. علاء ، ٢٠١٥ ، ص ٧٧ - ٨٥)

إنّ ابن فارس أحاط اللغة بسياج متين وبسور لا يرى من الضرورة تجاوزه وهو جامع مانع على وفق تصوره ولا حاجة بعده إلى المزيد. فهل تحقق له ما يُريد؟ وهل استطاع استيعاب كلام العرب والإحاطة به؟ وهل صمّدت نظريته وفلسفته أمام الواقع الجديد؟

ب - مقاييس الالفاظ الموضوعة عند ابن فارس بين النظرية والتطبيق

وقال في (بلص) : ((كلمات أكثر ظني أن لا مُعَوَّلَ على مثلها)) (ص ١٥٣)

وهكذا جرى ابن فارس في كثير من الأمثلة التي تلبس فيها بالظنون والاحتمالات ولم يستقر فيها على متكأ قويم وقد يحيلها إلى الوضع الإلهي ، قال في (تك) : ((ليس أصلاً وَيُضْعَفُ أمره ، وقد جاء التَّكَّةُ وَتَكْتَكْتُ الشيء وطأته ، والتاك : الأحق ، وما شاء الله جل جلاله أن يَصِحَّ فهو صحيح)) (نفسه ص ١٦٨)

فهو يقطع بعدم الأصالة مُعللاً، ثم يشتق مما سَمِعَ ثم يعود إلى التصريح لا إلى التلميح بسلطة الوضع الإلهي على تمييز الصحيح من غيره .

إن هيمنة الوضع التوقيفي الإلهي على فكر ابن فارس وتمسكه بقداسة اللغة ونضجها وتكاملها في أزمان سابقة يسليخ اللغة عن بعدها الآخر الذي يشخص فيه جانب التطور والحاجة إلى الاتساع وكثرة الاستعمال التي قد تنأى بالبنى عن دلالاتها الأصلية، إذ إن ((عدم التطابق بين الدلالة الأصلية للاسم والدلالات التي اكتسبها بحكم ما افترضناه من كثرة الاستعمال واتساع التصريف يزداد حدة كلما تمسكنا بالدلالة الأصلية المفترضة

(أضم) : ((أصل واحد وكلمة واحدة وهو الحقد)) (نفسه ص ٧٨) ، وقال في (أجل) : ((كلمات متفاوتة المعنى جداً لا يكاد حملٌ واحدة على جهة القياس ، لأنَّ كلَّ واحد أصل في نفسها ، وربك يفعل ما يشاء)) (نفسه ، ص ٦) ، فهو قد اقترح إحالة كل واحدة منها على الرغم من التباين في المعنى، ويعجب من الأمر لصعوبة الربط القياسي بينها على وفق تصوره الذي ركز على الوضع التوقيفي والجمود على منحى مُحدّد، وصرف نظره عن الاستعمالات الجديدة في المبنى أو المعنى فضلاً على عدم الإفادة من معطيات التأويل قصوراً أو تقصيراً.^(٨)

ومما أجراه على الأصوات والكلمات الموضوعية وجّهه إلى الأبواب الأخرى التي أخرجها من قياسه من المُبدلات^(٩)، والمقلوبات^(١٠) ، والمبهمات^(١١)، ومما نسبه إلى الإتياع.^(١٢)

ومما احتمله وظنّه قوله في (خمص) : ((أصل واحد يدل على الضمّر ... فأما خميصة فالكساء الأسود ... فإن قيل : فأين قياس هذا الباب ؟ فالجواب أنا نقول على حدّ الإمكان والاحتمال : إنّه يجوز أن يُسمّى خميصة؛ لأنّ الإنسان يشتمل فيها فيكون عند أخصه يريد به وسطه ، فإن كان صحيحاً وإلاَّ عُدَّ فيما شدّ عن الأصل)) (نفسه / ٣٣١) (١٣) .

تسميات مستحدثة على الأرجح ، وقد بسطها على مساحة واسعة من كتابه، ولا يمكن سلخها عن مبدأ الاشتقاق وتوجيهها نحو الوضع الجمود^(١٤)

والذي يؤخذ على ابن فارس تطائنه عن منهج الاشتقاقيين من اللغويين الذين سبقوه كالخليل وابن دريد وأبي علي الفارسي ومعاصره ابن جني، إذ كان هؤلاء اللغويون أوسع أفقاً وأكثر تسامحاً في تناول الأبنية والدلالات اللغوية ، وقد يُعزى ذلك إلى سبقهم الزمني وسماعهم عن العرب مباشرة من دون الاعتماد على النقل من الكتب أو الرواة والسماع فقط ممّا كان معتمداً على ابن فارس في هذا المنحى (فضيل ، ١٩٩٩ ، ص ٦٥ - ١٠٢)

وقد نوه بذلك في (المجمل) بقوله: ((واقترت على ما صحّ عندي سماعه أو من كتاب صحيح النسب مشهور، ولولا توخي ما لم أشكك فيه من كلام العرب لوجدت مقالاً)) (ابن فارس ١٩٩٤، ص ١٦٩)

فلو ركن إلى منهج هؤلاء اللغويين الذين حاولوا التوسع لاحتواء أبنية اللغة ودلالاتها لأمكنه استيعاب قدر أكبر من هذه الابنية ولما قصر منهجه وتهاقت أمام مناهجهم الفضفاضة.

ولم نراع حاجة اللغة إلى الاتساع الذي يقتضي أن تخرج أبنيتها عن الإفادة الوضعية إلى إفادة دلالات أخرى لم توضع لها في الأصل)) (السعدي ، ٢٠١٣ ، ص ٢٥٤) .

والعربية من أكثر اللغات تمسكاً بالاشتقاق الجديد الذي عرّفت عنه بعض اللغات ، يقول برجشتراسر ((أكثر اللغات السامية أمسكت عن اشتقاق الأسماء الجديدة في زمان قديم جداً إلا القليل من الأوزان كالمصادر والأنساب، فأصبحت جملة أسمائها محدودة لا يُزاد عليها إلا القليل في المدة الطويلة، فاشتقاق الأسماء فيها ميت أو قريب من الميت، واللغة العربية دامت تشتق الأسماء الجديدة الكثيرة على الأوزان المتنوعة وكلّ شاعر من الشعراء المتقدمين كان يَجورُ له أن يرتجل الأسماء الجديدة وعلى الأوزان المعروفة)) (برجشتراسر، ٢٠٠٣ ، ص ١٠)

وقد يلتفت ابن فارس إلى موضوع الاستعمال ومن ذلك: ((التاء والغين والميم مستعمل في كلمة واحدة وهي الثغامة وهي شجرة بيضاء الثمرة والزهر يُشبّه الشيب به)) (ص ١٨٤)

ويجد الباحث من الألفاظ الموضوع التي تُعبّر عن استعمال جديدة أو

يصح وجهه من الاشتقاق الذي ذكره
فمنظور فيه إلا ما رواه الأكابر)) (نفسه
، ص ٣٠١).

يخلص ابن فارس إلى أن ما لم يشتق
منه منظور فيه ، بمعنى محل تأمل
وتدقيق وتمحيص، فلا يلج القياس ولا
يدخل حيز الاشتقاق وقد لا يُوصَل له إلا
إذا عُضِدَ برواية من الأكابر ، وهم
اللغويون الذين نقل عنهم كالخليل وابن
دريد وغيرهم .

ولنا على ذلك ملحظان الأول: وقد
ذكرناه وهو أن هذا العلامة رَدَّ أقولاً
لهؤلاء اللغويين وروايات وهم في القدح
المعلّى من الهرم اللغوي وجملتهم ثقات،
والثاني: أنه لم يُوصَل لأبنيّة كانت عنده
محلّ نظر على الرغم من ورودها في
نصوص معتبرة كما أسلفنا.

ويظهر أنّ ابن فارس سلك سبيلاً كان
الأولى به لا يفتحمة وهو الجمود على
لغة أحيطت بهذا السياج والتسوير الذي
حجّمها ونأى بها عن كثير من معطيات
اللغة وروافدها، ممّا أدى إلى قصورها
عن استيعاب الواقع اللغوي وما يطرأ
عليه من جديد هو من صميم ديناميكية
التطور الذي له اليد الطولى في الاتساع
والتغيير وضم كل ما هو جديد.

ومما يمكن الإفادة منه في هذا الموضوع

وبجرى على طريقة ابن جني في
فلسفة مناهج اللغويين الذين سبقوه ولا
سيما الخليل في توجيهه الاشتقاق نحو
طرائق مبتكرة لم يألفها الباحثون، ولا
سيما في مسألة الاشتقاق الكبير
(المخزومي ، ١٩٧١ ، ص ٦٦)

إذ استلهم أبو الفتح منهجاً اشتقاقياً يراه:
(أعوص مذهباً وأحزن مُضْطرباً)) (ابن
جني، ١٩٩٩ ، ص ٢ / ١٣٤)

وإنّ ((إحاطته أصعب مذهباً وأعزّ
ملتماً)) (نفسه ، ص ٢ / ١٣٨).

والذي أراده ابن جني الاستيعاب
والشمول وتسوير الأبنيّة وتطويع ما شذ
(من شعب هذه الأصول من عقده
ظاهراً)) برده بالتأويل إليه والعطف
بالملاحظة عليه (نفسه ص ٢ / ١٣٧).

فلو تحرر ابن فارس من سطوة
التوقيف وولج باباً فتحه اللغويون قبله
وطوّح به ابن جني بعيداً لمخضّ منهجاً
متكاملاً وشاملاً يندّد عنه شيء مما يحتاجه
الواقع اللغوي .

فهو لم يستطع تأصيل طائفة من الأبنيّة
التي نصّ عليها اللغويون الذين سبقوه^(١٥)
وكذا ما ورد من النصوص القرآنية^(١٦) ،
وما نقل عن المطبوعين من الشعر^(١٧) ،
والنثر^(١٨)، على الرغم من إشارته إلى أنّ
(الأصل في هذه الابواب أنّ كل ما لم

ونحت به نحو الحصر والقصر غير المبرر الذي نأى عن واقع الاستعمال اللغوي في مساحة من كتابه وعمى عليه مبدأ التطور اللغوي وسلطته على تكييف اللغة وبلورتها باتجاه استيعاب الواقع اللغوي وما يطرأ على اللغة من تغيير في نظام أبنيته أو دلالاتها على مرور الزمن وتقدمه .

وثبت لدينا أن ما تركه ابن فارس من مبادئ الوضع ومناشئه مما لا يمكن إنكاره في هذا الموضوع، وقد يكون ذلك من المرتكزات الأساسية والجوهرية التي وجهت ابن فارس - أحيانا - نحو الاضطراب والحيرة في استكناه الأصول التي جعلها منطلقا في منهجه الاشتقاقي، ويمكننا مع قليل من التأمل أن نقع على وجوه من الوضع التزمها ابن فارس تُشكّل النسبة الأكبر من منهجه، وأخرى أخرجها إجمالاً إلا إنه عوّل على شيء منها في التأسيس مُفارقاً مبدأه الذي بُنيَ على إهمالها والتخلي عنها ، ويمكننا بناءً على ذلك توزيع منطلقات الوضع عند ابن فارس على النحو الآتي :

أولاً: نظرية الوضع التوفيقية:- هي نظرية ابن فارس التوفيقية التي رسمت معالم منهجه الاشتقاقي وتمددت على أكثر مساحة كتابه (المقاييس) ويمكن توزيع منهجه فيها على ثلاثة وجوه:

وما يُعصّد لهذا الذي قلناه وأثبتناه من تهافت النظرية أمام التطبيق هو ما أخرج من أصوله وقياساته من أبنية قد امتدت جذورها إلى وقتنا الحاضر كالذي رده على ابن دريد في أبنيته مثل (دهك) (١٩)، و(جفز) (٢٠)، و(دحز) (٢١) التي تستعمل الآن في كثير من لهجات العراقيين، ولا سيما في الوسط والجنوب مع بعض التغيير الذي يلحق هذه الأبنية نحو الإبدال الذي حصل في بناء (دحز) الذي يُنطق الآن بالسين وهو إبدالٌ مستساغ، وكذا كثير من الأبنية التي أخرجها من أصوله متذرعا بالإبدال الذي كان مستساغا في كثير منها كما أسلفنا(٢٢).

ت - روافد الوضع اللغوي عند ابن فارس :

يمكن وضع اليد على الروافد التي بسطها ابن فارس في مقاييسه وعدّها مناقشاً لأصول أبنيته وإن اختلفت نظريته في تمييزها والإفادة منها في منطلقاته الاشتقاقية، فجعل بعضها مُعتمداً له في أصوله، وأخرج أخرى من هذه الأصول، وتردد واضطرب في طائفة منها، وتلبس بالظن والاحتمال في أبنية منها، وقد ثبت لدينا في هذا المورد منحى ابن فارس في الاشتقاق وجموده على منهج تصوره على وفق نظريته التوفيقية التي قيده

(ص ٢٣٧) .

لكن هذه الأبنية موضوعة وقد صرفها ابن فارس نحو هذه التسمية غالباً بعد أن حكم بعدم انقياسها^(٢٦) .

واللفظ الموضوع كلمة واحدة لا تنتج اشتقاقاً في أكثر أحوالها وتتوقف عند حدود ثابتة لا يتجاوزها - غالباً - وهذا شائع في الأعلام ممّا لا سبيل لاشتقاق أصوله، وقد أشار ابن دريد إلى أصناف منه، قال: ((ولم نتعدّ إلى اشتقاق أسماء صنوف النامي من نبات الأرض نجمها وشجرها وأعشابها ولا إلى الجماد من صخرها ومدرها وحزنها وسهلها ، لأنّنا إنّ رمنا ذلك احتجنا إلى اشتقاق الأصول التي تشتق منه وهذا ما لا نهاية له)) (ابن دريد ، ١٩٧٩ ، ص ٣ / ١)

يرجح أنّ ابن فارس وظّف كلام ابن دريد هذا في باب الألفاظ الموضوعة، وقد يسميها النحويون بالأعلام المرتجلة التي لم يسبق لها استعمال قبل العلمية (ابن عقيل ، ١٩٨٣ ، ص ١١٩ / ١)

فربّما سمّت العرب ألفاظاً وارتجلتها وهي لا تعرف أصولها ، قال ابن فارس في (ألس) : ((كلمة واحدة وهي الخيانة : والعرب تُسمي الخيانة ألسا)) (ابن فارس ، ص ٨٥) .

وذكر : ((أنّ أبا الدقيش سئل عن

أ - الوضع الاشتقاقي الممتد أو الأصول الممتدة: وشكّلت النسبة الأكبر من منهجه وهي الأصول الكبيرة والواسعة التي تتفرّع منها فروع كثيرة ويمكن ملاحظتها بأدنى تأمل^(٢٣) .

ب - الوضع الاشتقاقي المحدود أو الأصول المحدودة : وهي الأصول المتوسطة التي لا ترقى إلى مستوى الأصول الممتدة وفروعها، فليس للأصل المحدود سوى فروع قليلة وربّما يسمّى أصيلاً^(٢٤) .

ت - الوضع الاشتقاقي المقطوع أو المبتور : ونعني الأصول التي لا تتفرّع إلى فرع وربّما تقتصر على بناء واحد^(٢٥) .

وهذه الأبواب الثلاثة أصول فصيحة صحيحة جاء عليها ابن فارس بشواهد معتبرة ولا تختلف مناهج العلماء في صحتها وقبولها .

ثانياً: الوضع الفصيح غير القياسي: ويعني الوضع الذي أخرج ابن فارس من منهجه الاشتقاقي وحكم بعدم انقياس أبنيتها وبُعدها عن الاشتقاق وشذوذها.

ولا يمكن قبول فكرة عدم القياس أو الاشتقاق منها على إطلاقها فربّما يكون لها قياس خفيّ على ابن فارس موضعه (ص ٣٠١) أو جهله ولم يعرف له اشتقاقاً

(خَبَج): ((ليس أصلاً يقاس عليه، وما أحس فيه كلاماً صحيحاً يُقال خَبَج إذا خَصَم)) (ابن فارس ص ٣٣٩)، ثم قال مُعَقَّباً: ((وهذا كما ذكرناه إلا أن يصحَّ الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: إذا أُقيمت الصلاة ولَّى الشيطان وله خبج كخبج الحمار)) .
(نفسه وينظر أيضاً: ابن الأثير ، ٢٠٠٥ ، ص ٦/٢) .

وقال في (ترش): ((ليس أصلاً ولا فرعاً سوى أن ابن دُرَيْد ذكر أن الترش خفة ونزق يقال: ترش يترش ترشا وما أدري ما هو)) (ابن فارس /ص ١٦٩) (٢٧) .

ب - ما روي عن اللهجات غير الفصيحة وما نُقل عن العامة: - وقد صرَّح ابن فارس بعدم صحتها ولا فصاحتها لنسبتها الى هذه اللهجات أو روايتها عن العامة، ومن ذلك قال في (تلم): ((ليس بأصل ولا فيه كلام صحيح ولا فصيح، قال ابن دريد في التلام إنَّه التلاميذ ... وفي الكتاب المنسوب إلى الخليل: التلم مشق الكراب بلغة أهل اليمن ... وما في ذلك شيء يعوَّل عليه)) (نفسه ص ١٧٣)

وفي (أرس): ((ليست عربية ويُقال أن الأرايس: الزراعون وهي شامية)) (

معنى كنيته فقال : لا أدري ، هي أسماء نسمعتها فَنَسَمَى بها)) ، عَقَب ابن فارس ذلك بقوله : ((وما أقرب ذلك من الصِّدْق وذكر السَّجِسْتَانِي أَنَّ الدَّقْشَةَ دُوِيَّة رِقْطَاء، وَأَنَّ الدَّقْشَ النَّقْش، وكل ذلك تَعَلُّ وليس بشيء)) (ابن فارس ص ٣٦) .

هذه هي الألفاظ التي اصطلح عليها بالموضوعة، وهي الفاظ فصيحة قد ارتُجِلت في زمن متأخر، أو وُضعت في زمن سابق وجمَدت على دلالة لا تتجاوز العلمية أو الصفة الموضوعة والمرجلة التي نطق بها المطبوعون، كما في (أمع)، إذ يقول ابن فارس: ((ليس بأصل والذي جاء منه رجل إمعة هو الضعيف الرَّأْي، القائل لكل أحدٍ أنا معك)) (نفسه ص ٨٩) ، قال ابن مسعود : ((لا يكوننَّ أحدكم إمعة)) (نفسه ص ٨٩) والحديث في (ابن الأثير ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٧) .

ثالثاً: الوضع غير الصحيح وغير القياسي: - وهذا يتوزع عند ابن فارس على ثلاثة وجوه

أ - ما نُقل عن المطبوعين ورواه الثقات: - وهي الألفاظ التي يرويها ابن فارس عن مطبوعين أو ثقات ولا يراها صحيحةً أو لا يجد لها أصلاً ولا فرعاً سوى ذكر اللغويين لها ومن ذلك قال في

نفسه ص ٦٦) .

ومما رواه عن العامة قوله في (جنس):
((قال ابن دريد: وكان الأصمعي يدفع
قول العامة: هذا مجانس لهذا))
(ص ٢٢٧) .

وفي (جنز) : ((كلمة واحدة قال
ابن دريد : جَنَزْتُ الشيءَ أَجْنَزُهُ جنزاً إذا
سترته ويقول العرب: رُمِيَ بِجَنَازَةٍ فمات
، قال : وقد جرى على أفواه الناس بفتح
الجيم والنحارير ينكرونه)) (ص ٢٢٧) .

ت- ما نقل عن غير العرب بين المُعَرَّب
والدخيل: - مما أخذه العرب من غيرهم
من الأمم وجرى على ألسنتهم وتواضعوا
عليه وربما اشتقوا منه ، ومن ذلك قال
في (أجص) : ((ليست أصلاً، لأنه لم
يجيء عليها إلا الإِجَاص ، ويُقال إنه ليس
عربياً، وذلك أن الجيم تَقَلَّ مع الصاد
)) (ص ٦١) .

وقال في (بخد): ((ليس في هذا الباب
إلا كلمة واحدة بدخيل ولا يقاس عليها
قالوا: امرأة بَخْنَدَاة، اي ثقيلة الأوراك))
(ص ١١٥) .

وفي (دنر) : ((كلمة واحدة وهي
الدينار ، ويقولون دَنَرٌ وَجَّةٌ فلان إذا تَلَأَ
وأشرق)) (ص ١١٧)

رابعاً: - الوضع الطبيعي الذاتي : ذهب

وكذا جرى سيبويه في المصادر التي
جاءت على الفعلان كالنقران والغليان
وإنها تأتي للاضطراب ، فقابلوا بتوالي
حركات المثال حركات الأفعال. (سيبويه،
١٩٨٣، ص ٤ / ١٤، ١٥) .

وقد أفاد ابن جني من هذه الإشارات،
فوجد أشياء كثيرة على سَمْتِ ما حدّاه
ومنهاج ما مثلاه، فوظفها في منهجه الذي
يرتكز على جملة من الأبنية التي توحى
بوجود المناسبة بين اللفظ ومدلوله (ابن
جني، ١٩٩٨، ١٥٢/٢ - ١٥٣) .

وينطلق كثير من الباحثين من الثنائية
المعجمية التي يرون أنها تعود إلى
محاكاة الأصوات الطبيعية، إذ يجد
أنستاس ماري الكرملّي أنّ ((الكلم
وضعت في أول أمرها على هجاء واحد
متحرك فساكن محاكاة لأصوات
الطبيعية)) ، ثم زيد فيها وتصرف
المتكلمون تصرفاً يختلف باختلاف

الدال مؤتلفة مع اللام بحرف ثالث إلا وهي تدل على حركةٍ ومجيءٍ وذهابٍ وزوالٍ من مكانٍ إلى مكانٍ)) (ص ٣٦٤)

وتتوجه هذه الثنائية عند ابن فارس إلى ظاهرة المحاكاة الصوتية التي بنى على عدم أصلتها أو الاشتقاق منها على وفق منهجه الاشتقاقي، إلا أنه لم يلتزم بهذا المبدأ في طائفة من الأبنية التي أقرّ فيها بالمحاكاة الصوتية التي اشتقّ منها وقاسَ عليها، فمن ذلك قوله في (أحّ) : ((أصلُ وأحد وهو حكاية السعال وما أشبهه من عطش وغيظ ، وكله قريب بعض من بعض . قال الكسائي : في قلبي عليه أحاح، اي إحنةٌ وعداوة. قال الفراء الأحاح: العطش . قال ابن دريد سمعت لفلان أحاحاً وأحياناً إذا توجّع من غيظ أو حزن ، وأنشد : يطوي الحيازيم على أحاحٍ....)) (ص ٤٠)

وقال في (أخ): ((أصلان أحدهما تأوّه أو تَكَرّه، وقال ابن دريد: أخّ: كلمة تقال عند التأوّه، وأحسبها مُحدّثة وأنشد: وكان وصلّ الغانيات أحخاً)) (ص ٤١)

فابن فارس أصل على المحاكاة الصوتية واشتقّ منها، وكان مُنطلقه فيها الأبنية الثنائية، ممّا يدلّ على حضور الوضع الطبيعي الذاتي الموجب في هذه

البيئات، فكان لكل زيادة أو حذف أو إبدال معنى وغاية، ثم جاء الاستعمال فاقرها مع الزمن على ما أوحته الطبيعة أو ساقه الاستقراء والتتبع (الكرمي ، ١٩٣٨، ص ١)

وقد يكون الكرمل ي أفاد ممّن سبقه من العلماء الذين أشاروا إلى الثنائية المعجمية وصلتها بالمحاكاة الصوتية، ومنهم ابن فارس الذي بسط القول في هاتين الظاهرتين، فقد يجد المتتبع إشاراتٍ واضحة من ابن فارس إلى الثنائية المعجمية إذ بنى منهجه على الحرفين الاول والثاني من بنية المادة اللغوية في أبواب الثنائي مقتفياً أثر الخليل في المضعّف والمكرّر من الثنائي، إذ لم يبال بالتضعيف ولا بالتكرار ورصف هذه الأبنية في الثنائي.

ومن إشارات ابن فارس في هذا الموضوع ردّه (باب القاف والطاء وما يثلثهما) إلى قطع الشيء بسرعة عَرَضاً (ابن فارس ، ص ٨٥٦) ، ويمكن تتبّع ذلك في الأبنية التي زيد فيها حرف على القاف والطاء، إذ توحى جملتها إلى هذه الدلالة التي أشار إليها ابن فارس (نفسه، ص ٨٥٦ - ٨٩٥)، وقد صرّح بمثل ذلك في باب (الدال واللام) بقوله : ((إن لله تعالى في كل شيء سرّاً ولطيفةً وقد تأملت في هذا من أوله إلى آخره فلا ترى

الابنية^(٢٨).

التعليقات :

النتائج :

(١) ينظر : ابن فارس ، ١٩٩٣ ، ص٣٠٧ (خدع) ، ص٢١٧ (جمع)

(٢) ينظر على سبيل المثال ص١٧٣ (تلم) ، ص٣٠٦ (خث) ، ص٣٣٩ (خبج)

(٣) ينظر : ص٣٤٤ (خدرنق) .

(٤) ينظر : ص٣١٤ (خزف)

(٥) ينظر : ص٢٣٧ (المجلنطي) و ص٢٩٢ (حبج)

(٦) ينظر : (نفسه ص٤٠ / أّخ) و (ص٤٠ / أّخ) و (ص٤٤ / أل)

(٧) ينظر : (بيء / ١١١) و (ثقف / ص١٨٥) و (جهن / ص٢٢٨) ، و (درس / ص٣٥٢)

(٨) ينظر : (تله / ص١٧٣) و (التولب / ص١٧٧)

(٩) ينظر : (بطخ / ص١٣٨) ، و (بيغ / ص١٦٤)

(١٠) ينظر (حوث / ص٢٩٠)

(١١) ينظر : (جوس / ٢٣٠)

(١٢) ينظر : (الإدعئكار / ص٣٨٠)

(١٣) ينظر : (ألس / ص٨٥) ، و (بهس / ص١٥٦) ، و (تيس / ص١٧٦) و (دهك

١. وقفنا على أهم مرتكزات ابن

فارس في منهجه الاشتقاقي وهو اعتماده على النظرية التوقيفية الإلهية في إنتاج اللغة العربية .

٢. إعتقد ابن فارس أنّ إنتاج العربية على وفق هذه النظرية وصل تاماً لا يحتمل الزيادة والنقصان.

٣. وقد أدّى هذا التصور إلى قصور المنهج الإشتقاقي عند ابن فارس عن الإحاطة بأبنية اللغة، لتجاهله قضية التطور اللغوي ومسألة الاتساع في الاستعمالات الجديدة

٤. ولحق ذلك عدم الإحاطة بالألفاظ الموضوعية التي أخرجها من منهجه القياسي ، وكان الأولى درجها بهذا المنهج بوسائل الاشتقاق المتاحة وبالتأويل المطلوب في استيعاب هذه الدلالات.

٥. ذكرنا أنواعاً من الألفاظ الموضوعية تجاهلها ابن فارس التزاماً بمنهجه الاشتقاقي ، لكنه نصّ على جمهور منها مُفِرّاً بأصالتها وجريها على القياس .

- (١١٠٩/بيس) (٣٦٨/ص)
- (٢٣) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: (لثم
/ص٩٤٨) و (مت /ص٩٦٢)
و(نجث/ص١٠٦٦)
- (٢٤) ينظر على سبيل المثال لا الحصر:)
أضم /ص٧٨) و(أطل/ص٧٨) و(أمت
/ص٨٨) و(بظر/ص١٣٨)
- (٢٥) ينظر على سبيل المثال لا الحصر :
أرض /ص٦٦ و٦٧) و(المجلنظي /ص٢٣٧
) و(حيث/ص٣٩٠)
- (٢٦) ينظر كذلك : (بيظ/ ص١٦٣)
و(تول/ص١٧٥) و(حبص /ص٢٩٣) و
درز/ص٣٥٢)
- (٢٧) ينظر كذلك : (جوخ /ص٢٢٩) و(جون
/ص٢٣١)
- (٢٨) ينظر كذلك : (دة /ص٣٥) و (دنّ /ص
٣٥) و(قرّ /ص٨٥)
- (١٤) ينظر: (الذظ /ص٤١)، (أهن/ص٩٣)،
ترس/ص١٦٩) ، (تعص /ص١٧١) ،
(تحج/ص١٨١) ،
(دقل/ص٣٦٠)
- (١٥) ينظر: (ألت/ص٨٥) و(تفت/ص١٧٢)
- (١٦) ينظر : (أنض /ص٩١) و(أهن
/ص٩٣) و(بة /ص١٩٣)
- (١٧) ينظر : (أرو /ص٦٩) و(أمع /ص٨٩)
و(بنج/ص١٥٥)
- (١٨) ينظر : (نفسه /ص٣٢٨)
- (١٩) ينظر : (نفسه/ص٢٩١)
- (٢٠) ينظر (نفسه / ص ٣٧٦)
- (٢١) ينظر (أخو / ص ٦٣) و(بلص/ص١٦٥
) و(سدع / ص ٥١١)
- (٢٢) ينظر على سبيل المثال لا الحصر : (جلق
/ص١٥٤) و(عصم /ص٧٩٧) و(كرب /ص
٩٢٤) و